بيريز يدعو لاستئناف مفاوضات السلام

المقاومة الفلسطينية تتوقع عدواناً جديداً على غزة.. وتتوعد إسرائيل بالهزيمة

محمود عباس

فلسطيني يحمل جثة ابنه الصغير الذي استشهد في العدوان الاخير على غزة

■ البطش: لا خيار أمام شعبنا إلا مواصلة الصراع مع العدو ولن نتنازل عن حقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة

■ الرئيس الإسرائيلي: عباس شريك يمكن التوصل معه إلى اتفاق سلام

■ حزب نتانياهو: رئيس السلطة يرفض الحوار واختار الانضمام إلى حماس ضد إسرائيل

غزة - «كونا» - اكدت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين انها لا تستبعد ان يشن جيش الاحتلال الاسرائيلي عدوانا على قطاع غزة في الفترة القريبة المقبلة.

وقال القيادي في الحركة خالد البطش خلال ندوة نظمت الليلة قبل الماضية وسط قطاع غزة «ان فصائل المقاومة تمكنت من دفع صفارات الانذار لان تدوي في مدينتي «تل ابيب» و«القدس» الشهر الماضي».

واضاف البطش انه «لا يستبعد ان يحاول العدو بدء معركة عسكرية لرد الهيبة وقوة الردع ومحاولة كسر المقاومة» مشيرا الى «ان حكومة الاحتلال ستحاول قدر المستطاع جر الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة الى مواجهة جديدة».

ودعا الى الاستعداد الجيد للمواجهة القادمة قائلا «ستواجه في المرات المقبلة حربا وعدوانا اشد ويجب علينا الاستعداد للدفاع عن شعبنا».

وشدد على انه «لا خيار امام شعبنا الا مواصلة الصراع مع العدو وليس الحل هو حل الدولتين ولا الكونفدرالية ولا شيء سوى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على ارضنا».

واكد انه «على الرغم من ان شعبنا المحتل لا يملك سوى بعض الامكانات المتواضعة ليقاتل دولة الاحتلال المتفوقة عسكريا فان النصر حسم مبكرا عندما قررت سرايا القدس الجناح العسكري للجهاد الاسلامي ضرب تل ابيب بالصواريخ».

وقالت حركتنا حماس والجهاد الاسلامي ان حكومة الاحتلال هي التي طلبت التهدئة خلال عدوانها الاخير على قطاع غزة وذلك بعد تمكن المقاومة في القطاع من مفاجاتها وقصف العمق الاسرائيلي بالصواريخ.

وشن جيش الاحتلال الاسرائيلي منتصف الشهر الماضي عدوانا على قطاع غزة استمر ثمانية ايام بداه باغتيال الرجل الثاني في كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس احمد الجعبري.

وحول ملف المصالحة ذكر البطش ان الظروف الان مواتية اكثر من اي وقت مضى لتحقيق المصالحة مشيرا الى الاجواء الايجابية بين حركتي فتح وحماس لانجاز الوحدة الفلسطينية.

وعلى صعيد متصل دعا الرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز امس الاول الى استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، مؤكدا ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو شريك يمكن التوصل معه الى اتفاق سلام.

وقال بيريز امام دبلوماسيين اسرائيليين التقاهم في مقر اقامته في القدس ان امام اسرائيل سبيلا وحيدا للتاثير ايجابا على المنطقة هو «التوصل الى اتفاق سلام مع الفلسطينيين».

واضاف «انا اعرف ابو مازن منذ 30 عاما ولا احد يمكنه ان يغير رأيي به» مستخدما الاسم الحركي لمحمود عباس.

وتابع «الكثير من الناس ينتقدون تصريحات ابو مازن ولكن في الوقت الراهن ليس هناك زعماء عرب آخرون يقولون انهم مع السلام وضد الارهاب ومع قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح».

وحذر الرئيس الاسرائيلي من انه «لم يعد هناك الكثير من الوقت».

واثارت تصريحات بيريز هذه عاصفة من الانتقادات في صفوف الليكود، حزب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

وقال الحزب اليميني في بيان «من المؤسف ان يكون الرئيس اختار ابداء آراء سياسية شخصية تتناقض والموقف الرسمي الاسرائيلي الذي يعتبر ان ابو مازن يرفض صنع السلام».

واضاف البيان ان «رئيس الوزراء دعا عشرات المرات ابو مازن للعودة الى طاولة المفاوضات، في حين ان الاخير اختار الانضمام الى حماس ضد اسرائيل».

وبعد ساعات من بيان حزبه سعى نتانياهو الى التخفيف من حدة هذا البيان مؤكدا في تصريح للقناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي «احترامه للرئيس».

وقال «انا احترم الرئيس واقدره، هناك آراء مختلفة، نحن نتبادل وجهات نظرنا».

وكان وزير الخارجية الاسرائيلي المستقيل افيغدور ليبرمان زعيم حزب اسرائيل بيتنا القومي المتطرف اكد الجمعة انه لا يمكن استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين الا بعد رحيل الرئيس محمود عباس.

وقال ليبرمان في تصريح نقله موقع صحيفة «هآرتس» الالكتروني «لن يكون ممكنا استئناف العملية السياسية الا بعد رحيله كمسؤول على رأس السلطة الفلسطينية».

واتت تصريحات ليبرمان غداة تهديد عباس بحل السلطة الفلسطينية واعادة ادارة الضفة الغربية الى الدولة العبرية اذا لم تسع الحكومة الاسرائيلية التي ستنبثق عن الانتخابات التشريعية المقبلة الى اعادة اطلاق مفاوضات السلام.

وقدم ليبرمان استقالته في 13 ديسمبر من منصبه كوزير للخارجية بعد اتهامه باساءة الائتمان والاحتيال في قضية فساد. وتحالف حزبه مع الليكود بزعامة نتانياهو لخوض الانتخابات التشريعية المرتقبة في 22 يناير المقبل. وتتوقع استطلاعات الراي فوز هذا الائتلاف باغلبية كبيرة.

وتوقفت مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين منذ سبتمبر 2010. ويطالب الفلسطينيون بوقف الاستيطان قبل استئناف المفاوضات، وهو ما ترفضه اسرائيل.

وضاعفت اسرائيل الاعلان عن مشاريع استيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية واوقفت تحويل عائدات الرسوم الجمركية والضريبية التي تجبيها باسم السلطة الفلسطينية، وذلك ردا على توجه عباس الى الجمعية العامة للامم المتحدة والحصول منها في نوفمبر الماضي على رفع التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية الى مرتبة «دولة مراقب غير عضو».

في قضية قد تزيد من حالة الاضطراب القانوني

مصر: «الدستورية» تنظر مصير «الشورى» منتصف الشهر الجاري

القاهرة «وكالات» - تعتزم المحكمة الدستورية العليا في مصر نظر الدعوى المقامة بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى وهي قضية من المرجح أن تزيد من حالة الاضطراب القانوني التي تكتنف عملية الانتقال السياسي في البلاد.

وكانت المحكمة الدستورية قضت بالفعل بحل مجلس الشعب في يونيو الماضي قائلة إن قانون انتخابات المجلس الذي أتى ببرلمان يهيمن عليه الإسلاميون غير عادل.

وفي القضية الجديدة سيواجه محامون مستقلون من جديد الإسلاميين الذين صعدوا إلى السلطة بعد الإطاحة بحسني مبارك والذين يرون أن قضاة المحكمة معينون في عهد الرئيس السابق.

وفي أولى جلسات المحكمة الدستورية امس الاول منذ تعليق العمل احتجاجا على منع قضاتها من الدخول وممارسة عملهم حددت المحكمة يوم 15 يناير المقبل موعدا لأولى جلسات النظر في القضية.

وستنظر المحكمة أيضا في مدى شرعية الجمعية التأسيسية التي هيمن عليها الإسلاميون وأعدت دستورا حرص مرسي على إقراره سريعا في استفتاء جرى الشهر الجاري.

وتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية بموجب الدستور الجديد. وقالت المحكمة في حيثيات حكمها الصادر في يونيو إن قانون الانتخابات الذي وضعه المجلس العسكري الحاكم آنذاك بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية يعطي للأحزاب فرصا أكبر بكثير على حساب المرشحين المستقلين.

وكانت المحكمة الدستورية اضطرت إلى تأجيل النظر في الدعاوى المرفوعة أمامها في أوائل ديسمبر كانون الأول بسبب احتجاج للإسلاميين أمام مبنى المحكمة.

وقالت المحكمة في بيان إنها تؤكد «إدانتها لمن شارك في هذه الأحداث «حصار المحكمة» أو حرض عليها أو لاذ بالصمت أمام استمرارها دون مواجهتها رغم اختصاصه بذلك».

وكان مرسي حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الطعون القضائية في إعلان دستوري أصدره في نوفمبر تشرين الثاني وأثار احتجاجات من معارضيه الذين اتهموه بالاستئثار بالسلطة.

وألغى مرسي هذا الإعلان قبل الاستفتاء على الدستور الذي أقر بموافقة نحو 64 بالمئة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.

وينص الدستور الجديد على تقليص عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 18 إلى 11 عضوا. ومن بين الأعضاء الذين تركوا المحكمة واحدا من أشد منتقدي مرسي.

مصرع امرأة وإصابة زوجها خلال عملية أمنية

تونس: انتحار عسكري متهم بعلاقته مع إرهابيين

تونس - «اف ب» - اعلنت وزارة الدفاع التونسية امس الاول انتحار رقيب بالجيش التونسي بعد الاعتراف بعلاقته بـ«مجموعة ارهابية» مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، تم تفكيكها الشهر الحالي بولاية جندوبة شمال غرب تونس.

واعلن العميد مختار بن نصر الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع ان بدري التليلي الرقيب الاول بالكتيبة العسكرية في ولاية الكاف «شمال غرب» «توفي امس «السبت» بالمستشفى العسكري في العاصمة تونس بعد اقدامه على خنق نفسه بقميص صوفي عسكري داخل مركز ايقاف عسكري».

واوضح في تصريح نقلته وكالة الانباء التونسية ان الرقيب اقدم على الانتحار غداة الاعتراف بان له علاقة بـ«المجموعة الارهابية».

وذكر بان السلطات العسكرية استدعت الرقيب الاول الاربعاء الماضي للتحري معه اثر تلقيها «معلومة مؤكدة من وزارة الداخلية حول علاقته باحد عناصر المجموعة الارهابية التي تم التعامل معها في ولاية جندوبة» وقررت «ايقاءه بمحلات الايقاف العسكرية لمزيد التحري معه قبل احالته على القضاء».

وتابع ان «القضاء العسكري تكفل بالموضوع واذن بتشريح الجثة بمشاركة طبيب شرعي عسكري وطبيب شرعي مدني».

واتهمت عائلة الرقيب الاول وزارة الدفاع بتعذيبه حتى الموت لكن الوزارة نفت هذه الاتهامات بشكل قاطع.

ورفضت عائلة المتوفى دفن جثة الرقيب وطالبت بفتح تحقيق في ظروف وفاته.

وقال المحامي عبد الباسط بن مبارك لـ«فرانس برس» ان عائلة الرقيب اتصلت بمحامين وابلغتهم ان وزارة الدفاع تولت بنفسها دفن جثة العسكري.

وهذه المرة الاولى التي يتم فيها الاعلان عن كشف علاقة بين عسكري بالجيش التونسي ومجموعة «ارهابية» منذ الاطاحة في 14 يناير 2011 بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

ويخشى مراقبون من اختراق الجماعات «الارهابية» للمؤسسة العسكرية او الامنية في تونس.

وفي 21ديسمبر 2012 اعلن وزير الداخلية التونسي علي العريض اعتقال ثمانية «متشددين» دينيين «سلفيين» في ولاية جندوبة، لهم علاقة بمجموعة «ارهابية» مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي يرابط في الجزائر.

وقال العريض ان المعتقلين الثمانية حاولوا مساعدة اربعة «ارهابيين» «ثلاثة ليبيين وتونسي» قدموا من ليبيا على الانتقال الى الجزائر.

واضاف ان عناصر من «المجموعة الارهابية» نفسها يتحصنون حاليا بجبال معتمدية عين دراهم بولاية جندوبة، وان قوات الامن تحاصرهم وتريد القبض عليهم احياء.

وفي الثامن من ديسمبر الماضي اعتقلت الشرطة سلفيين في بلدة فرنانة بولاية جندوبة القريبة من الحدود الجزائرية وصادرت منهما اسلحة ومتفجرات ومخدرات وخرائط وازياء عسكرية.

وفي حادث منفصل قتلت امرأة واصيب زوجها بجراح خطيرة عندما تبادل اطلاق النار مع الشرطة التي داهمت منازل «عناصر متطرفة» في حي دوار هيشر الشعبي «شمال غرب تونس العاصمة» بحثا عن اسلحة وذخيرة، كما اعلنت وزارة الداخلية في بيان امس الاول.

وقالت الوزارة «على إثر توفر معلومات بحيازة عناصر متطرفة لأسلحة وذخيرة وإخفائها بمنازلهم، تم في منطقة دوار هيشر ...» القيام بعملية مداهمة» موضحة ان مشتبها به فتح النار من سلاح كلاشنيكوف على الشرطة فاضطرت الى الرد ما اسفر عن مقتل زوجته واصابته.

وقال خالد طروش الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية لفرانس برس ان اصابة المشتبه به خطيرة وانه نقل الى المستشفى حيث اجريت له عملية جراحية.

واضافت الوزارة «تم في منزل آخر حجز سلاح ثان من نوع كلاشنيكوف وذخيرته وايقاف صاحبه وهو من المفتش عنهم ...» وايقاف ثلاثة عناصر من المفتش عنهم والمشتبه بهم في قضايا سابقة» دون تحديد طبيعة هذه القضايا.

يذكر ان وزارة الداخلية التونسية تستعمل عبارة «عناصر متطرفة» للحديث عن متشددين ينتمون الى تيار السلفية الجهادية.

الجزائر: «التحرير» تفقد الأغلبية في مجلس الأمة

الجزائر - «أ ف ب» - فقد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري الإغلبية في انتخابات تجديد نصف اعضاء مجلس الامة، الغرفة الثانية في البرلمان، لصالح حليفه في الحكومة التجمع الوطني الديمقراطي، بينما لم يحصل الاسلاميون على اي مقعد بحسب النتائج الاولية التي اعلنتها وزارة الداخلية ونشرتها الصحف امس. وحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 24 مقعدا من اصل 48 التي تمثل ثلث اعضاء مجلس الامة الذين يتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر من بين ومن قبل اعضاء 1541 مجلسا بلديا و48 مجلسا ولائيا على اساس عضوين عن كل ولاية.

واحرز حزب جبهة التحرير الوطني «حزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة» 17 مقعدا متبوعا بجبهة القوى الاشتراكية بمقعدين والمستقلين بنفس العدد في حين فازت الحركة الشعبية الجزائرية وجبهة المستقبل وحزب عهد 54 بمقعد واحد لكل منها.

ولم تحصل حركة مجتمع السلم الاسلامية على اي مقعد في التجديد النصفي. وعلى ضوء هذه النتائج يصبح التجمع الوطني الديمقراطي لرئيس الوزراء السابق احمد اويحيى القوة السياسية الاولى في مجلس الامة بـ44 مقعدا من اصل 96، 33 في المجلس السابق، يليه حزب جبهة التحرير ب 39 مقعدا، 56 في المجلس السابق».

وجرت انتخابات جزئية السبت لتجديد نصف اعضاء مجلس الامة الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري. فيتم انتخاب 48 من اصل 96 عضوا عن طريق الاقتراع غير المباشر على ان يعين رئيس الجمهورية 24 آخرين يمثلون نصف الثلث المعين.

وترشح للانتخابات 342 مرشحا من بين المنتخبين الفائزين في الانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر.

وتكمن اهمية انتخابات مجلس الامة في كون رئيس الغرفة الثانية في البرلمان تمارس مهام رئيس الجمهورية في حالة شغور المنصب بسبب المرض المزمن او الاستقالة او الوفاة، كما ينص الدستور.

غداة هجوم على كنيسة قبطية قرب مصراتة

ليبيا: «ناسفة» تستهدف مقر النيابة العامة في بنغازي

بنغازي «ليبيا» - «أ ف ب» - انفجرت عبوة ناسفة فجر أمس امام مقر نيابة شمال بنغازي في شرق ليبيا ما ادى الى تدمير الواجهة الامامية للمبنى وتحطم زجاج سيارات كانت مركونة قربه وبعض زجاج الأبنية المجاورة، كما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

ولم يسفر الانفجار عن اية اضرار بشرية، بحسب السلطات.

وافاد مراسل فرانس برس ان الانفجار خلف حفرة بقطر نصف متر تقريبا قرب مدخل مقر النيابة العامة الذي افتتح حديثا بعد صيانة أجريت على المبنى الذي كان يسمى في عهد العقيد الراحل معمر القذافي «محكمة الشعب الاستئنافية».

وقال خبير في المتفجرات يعمل في الشرطة الليبية لدى معاينته المكان ان «الادلة الاولية تشير إلى ان العبوة الناسفة عبارة عن حقيبة محملة بكيلوات من مادة تي ان تي الشديدة الانفجار».

واضاف الخبير لفرانس برس طالبا عدم الافصاح عن اسمه ان «هذا هو الهجوم الأعنف الذي استهدف مقر النيابة للمرة الثالثة خلال عام».

وسبق لهذا المقر ان استهدف في 2012 بهجومين، ولم يعرف في كليهما سبب استهدافه او الجهة التي تقف خلف الهجوم، بحسب مسؤول امني في المنطقة.

واثر الانفجار تجمهر عدد من السكان ورجال الامن، في حين فرض رجال الشرطة طوقا امنيا حول المكان وكلفوا افرادا بحماية ملفات القضايا بالنيابة العامة.

وفي حادث منفصل اعلن دبلوماسي مصري لوكالة فرانس برس ان انفجارا استهدف كنيسة قبطية قرب مدينة مصراتة الليبية الواقعة على بعد 200 كلم شرق طرابلس ما ادى الى مقتل شخصين واصابة اثنين آخرين بجروح.

وقال هذا الدبلوماسي المقيم في طرابلس طالبا عدم الكشف عن اسمه ان «مصريين قتلا واصيب اثنان آخران بجروح»، مضيفا ان الانفجار استهدف كنيسة في بلدة الدافنية في محافظة مصراتة، رافضا ان يؤكد على الفور فرضية الاعتداء او الحادث.

واضاف المصدر نفسه ان الانفجار وقع ليل السبت في كنيسة مار جرجس في الدافنية، موضحا انه ابلغ بالحادث في الساعة السادسة من صباح الاحد ومضيفا ان «القنصل المصري توجه على الفور الى المكان لمتابعة الوضع مباشرة، والمعلومات التي لدينا لا تزال غير مكتملة».

مقر النيابة الذي تم استهدافه امس

وكان مصدر امني في مصراتة اعلن في وقت سابق ان الانفجار ادى الى مقتل شخص واصابة ثلاثة آخرين بجروح جميعهم من المصريين. وقال الدبلوماسي ان احد الجرحى الثلاثة توفي في المستشفى متاثرا بجروحه ما رفع عدد القتلى الى اثنين.

واكد المصدر الامني ان «التحقيق جار» من دون ان يوضح طبيعة الانفجار. وقال مصدر امني آخر ان الانفجار وقع «خلال موعد صلاة».

وتقع بلدة الدافنية الساحلية على بعد نحو 30 كلم غرب مصراتة.

من جهتها نقلت وكالة الانباء الليبية الرسمية «وال» عن «مصادر مسؤولة» ان الانفجار ناجم عن «عملية تفجير نفذها مجهولون».

وقالت المصادر بحسب هذه الوكالة ان «عملية التفجير جاءت بعيد انتهاء المسيحيين المقيمين بالمدينة من اداء طقوسهم وخروجهم من مبنى الكنيسة».

ونقلت الوكالة عن شاهد عيان مصري قوله ان «عملية التفجير استهدفت المكان المعتاد ان يكون مزدحما برواد الكنيسة، إلا ان هؤلاء الرواد كانوا قد غيروا مكان تواجدهم الى الناحية الاخرى من المبنى»، مضيفة ان «الجهات المختصة باشرت التحقيق في الحادثة».

من جانبها نقلت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية عن وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو «ادانته التفجير الذي استهدف الكنيسة وأسفر عن مقتل مواطنين مصريين يعملان في الكنيسة وإصابة اثنين آخرين بجروح».

واضافت ان الوزير المصري «اعرب عن خالص عزائه لاسر الضحايا»، مؤكدا «مطالبة مصر بالتحقيق في ملابسات العملية وتقديم مرتكبيها للعدالة».

واشارت الوكالة المصرية الى ان «السفارة المصرية وجهت مذكرات عاجلة لكل من الداخلية والخارجية في ليبيا للمطالبة بتوفير التامين اللازم لمباني الكنائس».

وقبل اندلاع الثورة الليبية كان يعيش في ليبيا 6.3 ملايين نسمة بينهم نحو مليون ونصف مليون مهاجر افريقي غادرت غالبيتهم خلال المعارك التي سبقت سقوط نظام معمر القذافي.

وكان المسيحيون يمثلون نحو 3 في المئة من السكان وهم من الاجانب خصوصا من المصريين الاقباط.

وتعاني ليبيا من فوضى امنية حيث لم تتمكن بعد القوات الامنية الرسمية من شرطة وجيش من اعادة هيكلة مؤسساتها بعد تفككها خلال النزاع الاخير الذي ادى الى الاطاحة بنظام القذافي.

وكانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر اوقفت عملياتها في مصراتة بعد تعرض مقرها لهجوم.

كما شهدت ليبيا هجمات نسبت الى اسلاميين متشددين وابرزها تعرض القنصلية الاميركية في بنغازي لهجوم في الحادي عشر من سبتمبر الماضي ادى الى مقتل اربعة اميركيين بينهم السفير كريس ستيفنز.